شبكة الألوكة

مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

جزء فيه إجازة المجهول والمعدوم

المؤلف

أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥٥

حرمة اخذ المحمود والمعدوم وتعليقها بشرط

تأليف ابي بكر ابن عبد الله بن ابي الكلام

مكتبة الأوقاف للتراث والوثائق

وقف عمر بن محمود

مصور عن الظاهرية
مجموع ٦٦
ص ١٥٥ - ١٦٠

www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

اخبرنا الشيخ الامام العلامة ابو الفتح المبارك بن عبد الله
ابن محمود بن نصري الحنبلي اطال الله بقاه قال اخبرنا يوم
الخميس ثاني عشري ربيع الاول سنة تسع عشرة وستمائة
قيل له اذا كان الشيخ الجليل ابو المعالي المظفر بن مسعود بن منجا
ابن احمد الاسفرايني فاوزبه قال اخبرنا الامام العلامة الحافظ ابو
بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي في خطه تملت

الحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

سألت ادام الله توفيقك واحسن ارشادك وتسديدك عن
الاجارة للمجهول وللمعلوم وعن تعليقها بشرط وانا اذكر
لك ما توجبه لي فيه القول من ذلك وبالله تعالى استعين وهو
حسبي ونعم الوكيل

اما الاجارة للمجهول
مثل ان يقول المؤجر اجرتك لبعض الناس فلا تصح هذه
الاجارة لانه لا سبيل الى معرفة البعض الذي اجر له
ولو قال اجرتك لمن شاء ذلك على مرتب من اجاز تعليقها
بشرط فمن شأنه ان يروى

واما الاجارة

لفلان او يقول اجرتك لكل من اختاب فلان ولغير معتقد
ولمعتقد حنفية الا ما تناسلوا فاني لم ار لاحد
من شيوخ المذهب في ذلك قولا ولا بلغني عن المتقدمين
في ذلك رواية سوى ما اخبرنا ابو الحسن احمد بن علي
ابن الحسن الباد قال سمعت ابا بكر احمد بن ابرهيم بن شاذان
يقول سمعت ابا بكر بن ابي داود وسئل عن الاجارة فقال
قد اجرتك ولا ولاد لك والجبل الجبلة يعني الابل لم يولد
بعد ح ثم اجتمعت مع القاضي ابي الحسين علي بن محمد
ابن حبيب البصري المعروف بالماوردي وكان من فقهاء الشافعيين
فسألته عن ذلك فقال لا تصح الاجارة لمعدوم ولا لمجهول
ولا تعليقها بشرط لانها جعل ليعتبر فيه تعيين المجعل
قلت فاذا قال المؤجر اجرتك لجماعة المسلمين قال لا تصح
هذه الاجارة لان جماعة المسلمين مجهولون
واحسب الماوردي شبه ذلك بمسألة ذكرها الشافعي
اصحاب الشافعي في كتاب الوقف وهي اذا قال الواقف
وقفت هذه الدار على من

في ذلك

البصرة

لفلان

الألوكة
www.alukah.net

يخص الاولاد بني هاشم وبني نوفل عاد الابناء عليهم
الاصحاب نحو مجهول المقدار وهو منزلة قول الواقف
وقفت على قوم فان ذلك لا يصح لجهالة الموقوف عليه والثاني
انه يصح لان كل واحد جاز الوقف عليه اذا كان معينا وجب
ان يجوز الوقف عليه وان كان غير محصور كالفقراء والمساكين
وهم عدد غير محصور ولان بني هاشم وبني نوفل معينون
والفقراء والمساكين غير معينين فالجهالة في جنبتهم
اكثر والجهالة في بني هاشم وبني نوفل فاذا جاز الوقت
عليهم فاولى ان يجوز على بني هاشم وبني نوفل فان قال المزني
شبه الاجازة لجماعة المسلمين بالوقف على جماعة المسلمين
واختار القول الاول وان ذلك لا يصح عورض بالقول
الثاني وارتضاه صحة جوازه وهو اظهر القولين عندي
والمذهب الماضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر
الطبري فاني سألته عن هذه المسئلة فقال لي يصح
لي ان اجوز لمن كان موجودا حين اجازته دون غيرهم ان
يعلق ذلك بشرط اوجهالة وسواء كانت الاجازة بلفظ
خاص او عام يعني بالماضي قوله اجزت لفلان وفلان
ويعني بالعام قوله اجزت لبني هاشم وبني نوفل وشبه اذا

قال اجزت لجماعة المسلمين وكان لي عند القاضي
ابي الطيب في ذلك جوابان هذا كله اذا كانت
الاجازة لمجهول فاما اذا كانت لمعلوم فان القاضي ابا
الطيب منع صحة ذلك وقد كان قال لي قديما انه يصح
واحتج بعض الناس لصحته ذلك بان الواقف لو قال وقفت
على فلان وولده وولد ولده وولد ولد ولده ما تناسلوا
صح ذلك فكذلك القول اجزت له ولولده وولد ولده
وولد ولد ولده ما تناسلوا وسمعت بعض اصحابنا يفرق
بينهما ويقول الماضي في الوقف لانه تعلق لموجود وهو الاول
وكان ولده وولد ولده تبعا له على سبيل التبع له ولم
وقعه في الابتداء على معدوم فمثل ان يقول وقفته على من يولد
لفلان لم يصح في الوقف ينتقل الحكم الى الثاني عن الاول والى
الثالث عن الثاني وليس كذلك في الاجازة فانها لا تنتقل
من المجاز له الى ولده وولد ولده الى ولد ولده وانما يتعلق
حكمها بالمجيز والمجاز له حسب
قلت ولا فرق بينهما عندي لان الواقف انما جعل الوقف
لفلان ولمن يوجد من ولده وان كان وقف لا يقتضي وجوده

فاذا رجع قيل هذا وقف فلان عليه مثل ما يقول اذا لم
لا يصح ﴿ وكذلك الوكيل اذا قال لفلان ان لم يوجد من
وكله وان كان وقت الاجارة معلوما فاذا رجع قيل اجار
فلان له كما قاله ان لا بد ﴿ صح ان اعجاب اجيبه وكذلك
اجاز رد الوقف على المعدوم وان لم يكن اصلا موجودا حال
الايقاف مثل ان يقول وقفت هذا على من يولد لفلان وان
لم يكن وقفه على فلان ﴿ فان قيل كيف يصح ان يقول اجار
لي فلان ومولد التابل بعد موت المجيز بزمان بعيد قيل
كما يصح ان يقول وقف فلان علي وان كان موت الواقف
قبل مولد التابلي بزمان بعيد ﴿ ولان بعض احد الزمانين
من الاخر كبعض احد الوطنين من الاخر فلو اجار من سكنه
بالمشرق لمن يسكن بالمغرب صح ذلك وجاز ان يقول المجاز
له اجاز لي فلان وان لم يلقيا وكذلك اذا اجار من يولد
بعده صح ان يقول اجاز لي وان لم يلقيا صراح
سمعت ابا يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفرا الحنبلي يقول صح
الاجارة لمن كان موجودا ولمن يحدث ممن ليس موجودا
اذا صح عمله حدث المجيز وهو البطن موجود وفيمن يحدث
ثم هو موجود فيمن حاضر المجلس ﴿ وهكذا قال

لي ابو الفضل محمد بن عبيد الله بن عمر بن المالكي وزاد ذلك
اني الوقف ﴿ فاما الاجارة اذا العلق شرط
[illegible]
فيقول اجرت من شئت روايه جعلت حتى فان قال القاضي
ابو الطيب الطبري عند ذلك قال لا يصح لانها اجارة مجهول
فمتى كقوله اجرت لبعض الناس من غير تعيين ﴿
قلت ومن شبه من منع صحتها لعلتها بالشرط بالوكالة
فانه اذا قال وكلك اذا جاء رأس الشهر لم يصح عند السامع
وكذلك اذا علق اجارة عبيده فلان اذا جاء ذلك ابو الفضل
ابن عمروس المالكي وابو يعلى ابن الفرا الحنبلي وسمعت قاضي
القضاة ابا عبد الله محمد بن علي الدامغاني الحسيني يقول ان
الاجارة بخلاف الوكالة لان الوكيل ينعزل بعزل الموكل له و
الاجارة بخلاف ذلك وسمعت ابن الفرا يصحح في هذه المسئلة
تأمير النبي صلى الله عليه وسلم امراء في غزوة مؤتة
وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر جعفرا على جماعة ريثما
وتأمير ابن رواحة بعد جعفر لئن [illegible]
ان [illegible]
[illegible]

القطيعي وعبد الله ابن احمد بن حنبل احدثني ابي قال ثنا عبد الله
ابن محمد قال ثنا عبد الله ابن احمد بن حنبل سمعت ابي قال ثنا ابو خالد
الاحمر عن حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعث الى مؤته فاستعمل زيدا فان
قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر فابن رواحه قال
على اثر كل واحد منهم موسى الفضل الصرفي بسامرا
ثنا العباس محمد بن يعقوب الاصم قال ثنا احمد بن عبد الجبار
العطاردي قال ثنا يونس بن بكير عن ابن اسحاق وانا ابو نعيم
احمد بن عبد الله بن احمد بن اسحاق الحافظ باصبهان قال ابو علي
محمد بن احمد بن الحسن الصواف قال ابو سعيب عبد الله بن
الحسن الحراني قال النفيلي قال محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق
قال الحدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير
قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس في
مؤته زيد بن حارثة ثم قال ان اصيب زيد فجعفر فان
اصيب جعفر فعبد الله بن رواحه فان اصيب فلير تض
المسلمون رجلا فليجعلوه عليهم واللفظ لحديث يونس
ان بكير سمعت فاها ابا عبد الله الدامغاني
يقول لا تجوز تسمية الانسان بالامارة لان الخليفة لو قال

امرت فلانا وجعلت الامارة من بعده لولده او لوالد
ولده ولعقبه ما نا سلوا لم يعلم ذلك ان اكتفى اذا
مات بطل امره ولم يلزم حكمه من ولد من بعده وهو
قال الحسن احدثني ابن ابي الفضل بن بكير سمع ذلك
الفرق بينهما قال وهي شبيهة الاسباب الوقف لان
من ولد من البطن الاخير بعد موت الواقف كانت
منه واكثر بقول وقف على فلان كما تقوله
المعاصر للواقف وكذلك لو احدث له بقول احدثت لي
فلان وان لم يكن عاصرا كما تقوله المعاصر للحي
فلا فرق بينهما حدثني ابو الفضل عبد الله بن ابراهيم
على الصبر في قال كان في كتاب ابي الحسين عبد الرحمن
ابن عمر بن احمد همه الخلال اخبره قال ذكر ابو بكر
احمد بن يعقوب بن يعقوب الصلت السدوسي واخرج
السائل همه كتابه فكانت سمعتها بقول محمد
احمد بن يعقوب ابن سنبه قال احدثت لعمر ابن ادريس
الخلال وابنه عبد الرحمن عن عمه وكتبته
على ابن الحسن جميع ما فانه من حديث مالك بن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سماعه من المسند وعمره وقد اجزت ذلك لمن ادرك
عمره ولمن رووه عني ان شاؤا وكتبت له لهم بخطي في
صفر في سنة اربع وتسعين وتسعمائة فلما وردت على هذه
الاجازة لبعض الشيوخ المتقدمين رأيت اسمه
وهو احد الشيوخ المشهورين الا ان اسمه دهش
حفظي آخر المدة والله سبحانه وتعالى اعلم

النفس

عن مقسم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى مؤته فاستعمل
زيدا فان قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر فابن رواحه فزانا على ابى سعيد بن
موسى بن الفضل الصيرفى ببغداد نا ابو بكر ابن ابى العباس محمد بن يعقوب الاصم نا
احمد بن عبد الجبار العطاردى بكوفة نا يونس بن بكير عن اسحق وانبانا ابو بكر احمد
بن عبد الله بن احمد بن اسحق الحافظ باصبهان نا ابو على محمد بن احمد بن الحسن
الصواف نا ابو شعيب عبد الله بن الحسن الحرانى نا السلمى نا محمد بن سلمة
عن محمد بن اسحق حدثنى محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير قال امر النبى
صلى الله عليه وسلم على الناس فى غزوة مؤته زيد بن حارثة ثم قال ان اصيب
زيد فجعفر فان اصيب جعفر فعبد الله بن رواحة فان اصيب فليرتض المسلمون
رجلا فليجعلوه عليهم واللفظ لحديث يونس بن بكير سمعت قاضى القضاة عبد الله
الدامغانى يقول لا يجوز تشبيه الاجارة بالامارة لان الخليفة لو قال امرت
فلانا وجعلت الامارة من بعدى لولده ثم لولد ولده وعقبه ما شاء سلموا لصح
ذلك لان الخليفة اذا مات بطل امره ولم يلزم حكمه فيمن يوجد من بعده ولو
قال المحدث اجرت لفلان ولمن يولد له صح ذلك فبان الفرق بينهما قال
وهى اشبه الاشياء بالوقف لان من ولد من البطن الاخير بعد موت الواقف
بمائة سنة واكثر يقول وقف على فلان كما يقوله المعاصر للواقف وكذلك
من احدثه يقول اجارة على فلان وان لم يكن عاصره كما يقوله المعاصر للجيز والامر
سيهما ٥ حدثنى ابو الفضل عبيد الله بن احمد بن على الصيرفى قال كان فى كتاب
الحسين عبد الرحيم بن عمر بن احمد بن حمه الحلال اجارة قد تبناها محمد بن احمد
بن يعقوب بن شيبة من الصلت السدوسى واخرج الينا بن رحمه كتابه فكان
نسخها تقول محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبة قد اجرت لعمر بن احمد الحلال
وابنه عبد الرحمن عمرو عقبه على ان احسن جمع ما فاته من حديثى مما لم يدركه
سماعه من المسند وغيره وقد اجرت ذلك لمن احب عمر فليرووه عنى ان
شاءوا وانبت ظهر ذلك بخطى فى صفر سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وراينا على
هذه الاجارة لبعض الشيوخ المتقدمين سوى ما شبه وهو اجاز الشيوخ المشهورين
الا ان اسمه ذهب من حفظى ٥ اخره والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا

الدارقطنى ... مسلم فى صحيحه ... اخرجوا ... طرق ...

بسم الله الرحمن الرحيم

اخبرنا الشيخ ابو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن احمد ببغداد نا ابو طاهر
محمد بن احمد بن العباس العنبرى نا ابو محمد الحسن بن محمد بن احمد جمع قال سئل
ابو عبد الله بن الزبير وغيره ابا الحسن الدارقطنى الحافظ ذكر اخوان
اخرجهما البخارى ومسلم بن الحجاج فى صحيحيهما واخرجهما ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب
النسائى فى كتاب الضعفاء قال ابو عبد الرحمن ابراهيم بن يوسف بن ابى اسحق
ليس بالقوى سئل عنه الدارقطنى فقال ليس ٥ اسمعيل بن ابى اويس ضعيف
سئل عنه على عمر فقال ليس اخبارها فى الصحيح ٥ اسحق بن محمد الفروى
ليس بثقة سئل عنه على عمر فقال لا يترك ٥ احمد بن صالح المصرى ليس بثقة
سالت ابا الحسن عنه فقال ليس بثقة ٥ اسامة بن زيد الليثى روى عنه الثورى
ليس بالقوى سالت عليا عنه قال صدوق عنه يحيى القطان وترك بحديثه
حدث عطاء عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم عرفه كلها موقوف ٥
بشير بن مهاجر سالت ابا الحسن عنه فقال ليس بالقوى ٥ ثابت بن زيد
الاودى ليس بالقوى سالت عنه ابا الحسن فقال ليس بالقوى عن يحيى
القطان ٥ حسان بن ابراهيم الكرمانى ليس بالقوى سالت ابا الحسن فقال
ثقة ٥ رباح بن ابى معروف ليس بالقوى سالت ابا الحسن عنه فقال ليس
به باس زياد بن عبد الله البكائى ليس بالقوى ٥ سالت ابا الحسن عن حديث
مختلف فيه وليس عندى به باس ٥ سالوذ بن نوح ليس بالقوى سالت عنه
قال فيه شئ ٥ سلم بن زرير ليس بالقوى سالت ابا الحسن عنه فقال
ليس به باس ٥ سويد بن سعيد ليس بثقة سالت ابا الحسن الدارقطنى عنه
فحمل امره على الامانة ٥ سنان بن ربيعة ليس بالقوى سالت ابا الحسن عنه
فقال مضطرب ٥ سعيد بن عبد الجبار الكرابيسى ليس بثقة سالت عنه
ابا الحسن قال ليس بقوى ٥ سعيد بن اياس الجريرى من سمع منه بعد الاختلاط
وليس بشئ سالت ابا الحسن الدارقطنى فقال قبل الاختلاط من سمع منه
قديما الا المتاخرين ففيه شئ مثل يزيد بن هرون ونظرائه ٥ سعيد بن ابى عروبة

موقوف فان ذلك لا يصح لجهالة الموقوف عليهم والقول الثاني انه يصح ان كان من
جاز الوقف عليه اذا كان محصورا وجب ان يجوز الوقف عليه وان كان غير محصور
كالفقراء والمساكين وهم عدد غير محصور ولان بني هاشم وبني تميم معروف
والفقراء والمساكين غير معينين لجهالة في جنسهم اكثر من الجهالة في بني هاشم
وبني تميم فاذا جاز الوقف عليهم فاولى ان يجوز على بني هاشم وبني تميم فان كان
الماوردي شبه الاجارة بالوقف على جماعة المسلمين واختار القول الاول وان
كان ذلك لا يصح عوض بالقول الثاني وارتضاه صحة جواز وهو اظهر القولين
عندي واليه ذهب القاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري فاني
سألته عن هذه المسئلة فقال لي يصح ان يجر لمن كان موجودا حين الاجارة من
غير ان يعلق ذلك بشرط او حمالة وسواء كانت الاجارة بلفظ خاص او عام نص
بالخاص قوله اجرت لفلان وفلان ونعني بالعام قوله اجرت لبني هاشم وبني تميم
ومثله اذا قال اجرت لجماعة المسلمين وكان الحكم عند القاضي ابي الطيب في ذلك
سواء هذا كله اذا كانت الاجارة لموجود فاما اذا كانت لمعدوم فان القاضي
ابا الطيب منع صحة ذلك وقد كان قال لي قديما انه يصح واضح بعض الناس
بصحة ذلك فان الواقف لو قال وقفت على فلان وولده وولد ولده وولد ولد
ولده ما تناسلوا وسمعت بعض اصحابنا يفرق بينها ويقول انما صح في الوقف
لانه تعلق بموجود وهو الاول وكان ولده وولد ولده محمولا على سبيل التبع لاصوله
ووقف في الابتداء على معدوم ومثل ان يقول وقفت على من يولد لفلان لم يصح
فمن الوقف ينتقل الحكم في الثاني عن الاول والى الثالث عن الثاني وليس كذلك
الاجارة فانها لا تنتقل من المجازة الى ولده ومن والد الى ولد ولده وانما
تتعلق بهما بالجر والمجازة حسب قال الخطيب ولا فرق بينهما عندي وذلك
ان الواقف جعل الوقف لفلان فمن يوجد من ولده وان كثر وقف الاعيان
معدومة فاذا وجد قبل ذلك وقفه وفلان عليه مثل ما كان ذلك لابيه وكذا
المجازة جاز لفلان ولمن يوجد من ولده وان كثر وقف الاجارة معدومة لحادث
وجد قبل اجارة فلان له كما يقال ذلك لابيه مع ان اصحاب ابي حنيفة رحمهم

الله

الله فد اجازوا الوقف على المعدوم وان لم يكن اصله موجودا حال الايقاف
مثل ان يقول وقفت هذا على من يولد لفلان وان لم يكن وقفه على ولد فان
قيل لم يصح ان يقول اجارتي لفلان ومولده القابل بعد موت المجيز سنة ان
يعيد يقال كما يصح ان يقول وقفت فلان على وان كان من الواقف قبل
موت القابل بزمان بعيد وان بعد اصلا زمانين من الاخر بعد احد الوطء
من الاخر فلو اجاز من مثله بالمشرق لمن يسكن بالمغرب صح ذلك وجاز ان
يقول المجاز له اجارتي لفلان وان لم يعاصر اسمعت القاضي ابا علي الحسن
ابن محمد الفراء الحنبلي يقول يصح الاجارة لمن كان موجودا او لمن يحدث
من ليس بموجود اذا صح عنده صحة الجبار المقصود بالاجارة ان يصح
عند المجاز له بحدث المجبر وهذا المعنى موجود فيمن حدث كما هو موجود فيمن
من عاصر المحدث وهكذا قال ابو الفضل احمد بن عبيد الله بن عمرو بن المالكي
ورد ذلك الى الوقف فاما الاجارة المعلقة بشرط مثل ان يقول المحدث
اجرت لمن شاء فلان او خاطب فلانا فقد قال اجرت لمن شئت رواية صدر
عني وقد سألت القاضي ابا الطيب الطبري عن ذلك فقال لا يصح لانها اجارة
المجهول فهي كقوله اجرت لبعض الناس من غير تعيين قال الخطيب وبه
من منع صحتها لتعلقها بالشرط بالوكالة فانه اذا قال وهكذا اذا جاء راس
الشهر لم يصح عند الشافعي وكذلك اذا علق الاجارة بمشيء فلان واجاز ذلك
ابو الفضل بن عمرو بن المالكي وابو يعلى بن الفراء الحنبلي وسمعت قاضي
القضاة ابا عبد الله محمد بن علي الدامغاني الحنفي يقول لا يشبه الاجارة الوكالة
لان الوكيل ينعزل بعزل الموكل له ومن الاجارة بخلاف ذلك وسمعت بن
الفراء الحنبلي في هذه المسئلة انس صلى الله عليه وسلم امراة في عروسه
وان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق تاميرجعفر بمشاب زيد وتاميرزيد
بزواجه فقال جعفر اخبرنا ابو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي انا احمد
ابن جعفر بن حمدان القطيعي نا عبد الله بن احمد بن حنبل حدثني ابي نا عبد الله بن محمد
قال عبد الله بن احمد وسمعت انا منه نا ابو خالد الاحمر عن حجاج عن الحكم

اختلف في اسم أبيه فقيل عبد الله وقيل أيوب وقيل معلاص وقيل محمد حدث
عن عروة بن الزبير وعبد الله بن عكيم وعنه الثوري وشعبة وثابتهما بصري
حدث عن أبي بردة وعنه النضر وعثمان بن عمر بن فارس الهيثم بن محمد الهمداني
أبو محمد الأول اثنان أولهما جد حفص روى عن أبيه عن علي الأعسر وعنه الدراوردي
قال أبو حاتم مجهول وثانيهما جده ظلف حدث عن إسماعيل بن موسى روى عنه
الشافعي أبو بكر فقال حدثنا الهيثم بن محمد بن ظلف وإنما هو الهيثم بن ظلف
بن محمد أبو محمد البغدادي حدث عن محمد بن بكار ومحمود بن غيلان
وعنه محمد الظفراني الحافظ وعلي بن محمد لؤلؤ الوراق الثاني سلمي حدث
عن محمد عمار الأنصاري الخطمي روى عنه الهيثم بن الأشعث باب
الياء تحيى عمرو يحيى أبو عمر الأول ستة ذكروا في التحيين الثاني مصري
يعد في الكوفيين ابن عبيد سمع ابن عباس وعنه الأعمش وشعبة ويحيى الحماني
ويحيى أبو الحرث الأول ثلاثة أولهم دمشقي مقرئ شامي مقرئ رأى وأئمة من
الشام سمع أبا الأشعث الصنعاني وأبا أسماء الرحبي وعنه إسماعيل بن
عياش ويحيى بن حمزة ثانيهم جده عمرو سمع حدث عن أبيه وعنه زيد بن الحباب الكوفي
ثالثهم جده زياد طائي حدث عن إسماعيل بن عياش وعبد الله بن محمد المغيرة الكوفي
وعنه إسحق بن إبراهيم بن زنيد شيخ لابن أبي داود الثاني تميمي حدث عن جابر روى
أبو عبد الله بن الحارث حدث عن سالم بن أبي الجعد وشقيق بن سلمة وعنه
الثوري وشعبة بن دليل بن حبيب وزيد أبو حبيب الأول أبو طالب مصري
حدث عن صاحب المري وعنه عبد الله بن جرير بن حازم الثاني بن أبي صالح
الدماغ وميمون بن صالح حدث عن أنس وعنه حماد بن زيد وبقية الثمان
بن ضبيعة والثمان أبو حذيفة الأول حدث عن الكوفيين حدث عن علي بن أبي
حفصة وعنه محمد بن الحسن الأشناني الثاني أبو المغيرة النمري حدث عن
عكرمة وعنه العباس بن الوليد بن العلاء وبشر أبو العلاء هما واحد روى عن
أبي ذر وعنه الشعبي وعمران وصالح أبو بكير قال سفيان حدث عن ابن
وفيس بن سعد وشهد مع علي شاهد بمكان في حبس الحجاج حدث عنه أبو الحوى
وعمران وصالح أبو سليم آخر الأنساب والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

بسم الله الرحمن الرحيم قال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي
بن ثابت الخطيب البغدادي رحمه الله ورضوانه عليه أما
الحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم سألت
أدام الله توفيقك وأحسن إرشادك وتسديدك عن الإجارة للمجهول
والمعدوم وعن تعليقها بشرط وأنا أذكر لك ما توجه لي فيه القول
من ذلك وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل أما الإجارة
للمجهول مثل أن يقول المحدث أجرت بعض الناس بالصفة هذه الإجارة
لأنه لا سبيل إلى معرفة البعض الذي أجيزه له ولو قال أجرت لمن شاء صح
ذلك على مذهب من أجاز تعليقها بشرط لمن شاء عن المحدث
جازت له رواية عنه وأما الإجارة للمعدوم مثل أن يقول المحدث أجرت
لمن يولد للفلان أو يقول أجرت لكل من أعقب فلان ولعقب عقبه ولعقب
عقب عقب أبدا ما تناسلوا فإني لم أر لأحد من شيوخ المحدثين في ذلك
قولا ولا بلغني عن المتقدمين من ذلك رواية سوى ما أخبرنا أبو الحسن
أحمد بن الحسن بن الفرج أنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان سمعت أبا بكر
بن أبي داود وسئل عن الإجارة فقال قد أجرت لك ولعقبك وعقب عقبك
الجلة يعني الذين لم يولدوا بعد ثم اجتمعت مع القاضي أبي الحسن علي بن محمد
حبيب البصري المعروف بالماوردي وكان من فقهاء الشافعية فسألته عن
ذلك فقال لا تصح الإجارة للمعدوم ولا للمجهول ولا تعليقها بشرط لأنها عقد
يعتبر فيه تعيين المتعاقدين فلذلك قلت فإذا قال المحدث أجرت لجماعة المسلمين
قال لا تصح هذه الإجارة لأن جماعة المسلمين مجهولون وأحسب الماوردي سبب
ذلك مسألة ذكرها الفقهاء من أصحاب الشافعي رحمة الله في كتاب الوقف وهي
إذا قال الواقف وقفت هذه الدار على بني تميم فالوا في
ذلك فولد أصلها لا يصح هذا الوقف لأنه إذا لم يشترط الحصر كان ذلك
جهالة والجهالة لا يعفى عنها في حق الآدمي وبنو أبي هاشم وبنو أمية عدد
كثير فإن عليهم الأكثر فهو مجهول المقدار وهو بمنزلة قول الواقف وقفت

تم الجزء الخامس من كتاب المجموع في المحيط والمعدوم من المجهول
تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى